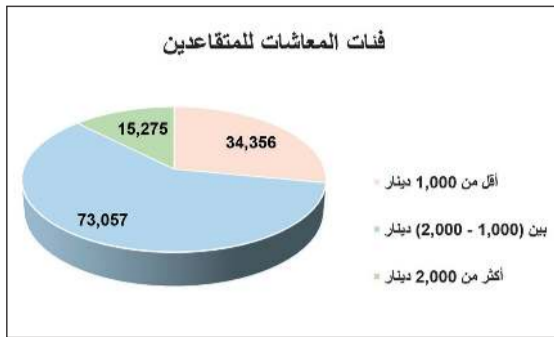




## عاشور: زيادة المعاشات التقاعدية بواقع 60 ديناراً بدلاً من 30 كل 3 سنوات



صالح عاشور

بـ 16 ألف متقاعد خلال السنوات الـ 3 الماضية إلا أن الوضع المالي للصندوق في ازدياد، حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث تقريبا. وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال في هذا الصندوق للوفاء بالتزاماته الحالية تجاه مبلغ 30 دينارا التي تضاف لمعاشات المتقاعدين كل 3 سنوات.

كما أن وفرته المالية تشير إلى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزداد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين دون أن يؤثر على وضعه المالي، خاصة أن إيرادات هذا الصندوق معتمدة بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والمتقاعدين بسوق العمل في المستقبل وهم في ازدياد سنويا ولن يعاني من أي عجز.

علما أن التكلفة السنوية الحالية على الدولة لزيادة 30 دينارا على معاشات المتقاعدين المقررة منذ سنة 2010 تبلغ 193 مليون دينار لجميع المتقاعدين الحاليين.

الزيادات على معاشات المتقاعدين	
1 أغسطس 2001	30 ديناراً
1 أغسطس 2010	30 ديناراً

دينار).  
ثالثا: الزيادة السنوية في أعداد المتقاعدين حتى آخر بيان إحصائي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في سنة 2018: أصبح هناك 130 ألف متقاعد بنسبة نمو سنوية تقدر بـ 7.7%، ومن الطبيعي أن توزع فئات أصحاب المعاشات المذكورة في أول التقرير بتغير بذات النسبة تقريبا.

رابعا: الوضع المالي لـ (صندوق زيادة المعاشات) بلغ رصيده هذا الصندوق أكثر من 2,3 مليار دينار حتى نهاية السنة الأخيرة.

النتيجة  
رغم زيادة أعداد المتقاعدين

التكلفة التي تتحملها الدولة حالياً لجميع المتقاعدين في «زيادة 30 ديناراً»	
193,825,321	دينارا

«بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية»

قدم النائب صالح عاشور اقتراحا بقانون بشأن زيادة المعاشات التقاعدية كل 3 سنوات، وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح: في سنة 2001 تم انشاء صندوق تاميني جديد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو صندوق زيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع 20 دينارا شهريا آنذاك ومن ثم عدلت لتصبح 30 دينارا شهريا، وعلى الرغم من زيادة أعداد المتقاعدين بـ 16 ألف متقاعد خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن الوضع المالي للصندوق في ازدياد حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث تقريبا وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال في هذا الصندوق نظرا للوفاء بالتزامات الحالية تجاه مبلغ 30 دينارا التي تضاف لمعاشات المتقاعدين كل ثلاث سنوات.

كما أن وفرته المالية تشير إلى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزداد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين دون أن يؤثر على وضعه الحالي، خاصة أن إيرادات هذا الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والمتقاعدين بسوق العمل مستقبلا وهم في ازدياد سنويا ولن يعاني من أي عجز.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع 60 دينارا شهريا بدلا



## تبي تشتريها؟! ثمّن سيارتك... ونزيرك



لغاية

# 2,500

دك



MAZDA CX-9

- نظام المصابيح الذكية
- مقصورة داخلية مزودة بـ 7 مقاعد
- Apple car play & Android Auto وكاميرا 360°



MAZDA CX-5

- نظام مراقبة النقطة العمياء
- شاشة عرض LCD 7 إنش متعددة الوظائف مع كاميرا خلفية
- محرك 4 سلندر 2.5 لتر بتقنية SkyActiv، بقوة 185 حصان



مواعيد العمل  
معرض الربيع، من السبت إلى الخميس  
من 9:00 ص إلى 8:00 م  
مازدا بوتيك الانبيوز، من 10:00 ص إلى 10:00 م  
تلفون: 69012128

Hot Line  
1820 888



@mazdakwt

人馬一体  
JINBA-ITTAI

## المويزري: لا نقبل بظلم «البدون» ولا نرضى بتزوير الجنسية

تقبل بوجود نائب خائن يتلقى اوامره بالتلفونات، ونحن نمد أيدنا بيد أي شخص سواء النواب أو غيرهم لمساندة الأخر رئيس المجلس في كشف وفضح كل من يحاول أن يعكر صفو الحياة البرلمانية ومن يتلقى معلومات من أشخاص أي كانت صفاتهم، ولا يمكن أن نقبل بأن يكون بيننا نائب ممثل للشعب الكويتي خائن ويتلقى أوامر من أشخاص سواء بالتلفون أو التلفزيون وعلى رئيس المجلس مناقشة هذا الموضوع بوجود الأعضاء والحكومة.

وبين المويزري: بالنسبة بالاستجابات فإن هذا امر دستوري الأخ رئيس المجلس يقدر على منعه سواء في بث الأشاعات أو إعطاء تصورات أو إيهايم الناس بكلام غير مقبول ولو عنده دليل على هذا الامر ينشره، والله العظيم لو كنت في محله أو في محل أي شخص يذكر هذه الأمور لأقدم مذكرة كاملة وأوزعها لجميع النواب وأقول لهم كل التفاصيل وكيف حصلت عليها، ولا يفكر الرئيس أن كلامه يبعثنا عن الاستجابات، وأقول لرئيس الحكومة الله سبحانه وتعالى ثم عملك ثم الشعب الكويتي هو من سيسانذك ويقف معك وهو من يحملك بعد الله سبحانه وتعالى، ولن يحملك لا نائب ولا رئيس مجلس الأمة فإن أعمالك بعد الله هي من ستحميك، وإذا كنت مع الشعب الكويتي فكلنا معك، وإذا كنت ضد الشعب فوالله سنستحوك، ودع من يحاول أن يتكلم يتكلم، وأنا في 2020/1/19 أعلنت إذا تمت صفقة الاندماج بين بيت التمويل والبنك الاهلي المندج ساستجوب رئيس الحكومة، ولا يثنينا احد عن أداء واجباتنا، ولا احد يقدر ان يمنعنا كما يحاول البعض ان يغير اشاعة ويتكلم لكي يقولون ان ما قيل صحيح، وأي شخص لا يحترم الشعب فانا شخص لا يحترمه وإذا كان في المجال العملي سأحاسبه وفقا لسلطتي التي منحها لي الدستور. وفي الختام قال: شي معقول فاسد هذا الكلام «مو معقول فاسد وباقى هليلج من الشق لهالشق يابني اليوم بيصير شريف ما يصير»، وهذا صحيح وأنا أقولك أنت صحيح كلامك يا رئيس مجلس الأمة وهذا الكلام المنطقي وينطبق على كل فاسد، وقبل لا اختم حديثي سأقول لكم كيف ان الفساد وصل إلى مرحلة كبيرة جدا، رئيس فريق في ديوان المحاسبة كتب تقارير عن مخالفات بوزارة، وكان المفترض بعد هذا الأمر توجيه خطاب لمجلس الأمة ومناقشة هذا الأمر، وتمت مناقشة هذا الأمر في لجنة الميزانيات في وجود وكيل الوزارة نفسها، وبعد الاجتماع الوكيل يقول للموظفين «هذا الشخص أشبهه

وجود هيئة ولا ندغدغ المشاعر مع احترامني لكل رأي مخالف بضرورة وجود هذه الهيئة، وأقول أن القانون موجود والنيابة موجودة والحكومة قادرة من خلال وزارة الداخلية، سواء الإدارة العامة للجنسية أو غيرها على إحالة كل الملفات التي تشتمل فيها، والحل الآخر بسيط بإصدار قرار بتغيير شكل الجنسية والبطاقة المدنية وتعطي فترة لمدة سنة، والذي لا يحضر ويجسد فهو مزور، ثم هل هناك قضية تزوير لا يوجد فيها منهم قام بالتزوير ولا يوجد وسيط؟ وأقول إن هذا القانون من وجهة نظري هو تهديد لمستقبل كل الكويتيين ومن لا يؤيد اطرافا معينة أو يختلف معها في الأسلوب أو الرأي فسيكون أول ضحية لهذه الهيئة.

واستغرب المويزري سكوت النواب: لدينا قانون ينظم محاسبة الموزرين ولا يجوز إطلاق هيئات تهديد وتشكك في هوية الكويتيين. وأضاف: قال رئيس مجلس الأمة صدرت أوامر وقرارات من الفاسدين والمفسدين وسراق المال العام بإقصاء رئيس الحكومة سياسيا، وكان يوجه كلامه لرئيس الحكومة، وكرر «سيقدم لك استجواب لا له علاقة بنيج ولا له علاقة بقانون ولا له علاقة بأي شيء» طالما أنت مسؤول عن كلامك وتعرف أن هناك أوامر صدرت بإقصاء رئيس الحكومة سياسيا لماذا أنت ساكت؟ ولماذا لا تطلب اجتماعا للمجلس والحكومة وتوضح هذا الامر أمام الشعب الكويتي لأننا لا يمكن أن نقبل بوجود جهة أو أفراد تضرب رئيس الحكومة أو رئيس المجلس من أعضاء المجلس من دون أي مستندات أو أدلة، ولا نقبل بخراب الوطن وما تقوله بشكل خطرا كبيرا على البلد لا يمكن أن نقبله.

وبين المويزري: إن المسؤولية ليست كلاما يقال في قاعة عبدالله السالم، إنما المسؤولية في أن تتخذ إجراء بالتعاون مع الحكومة وبوجود أعضاء المجلس وتتخذ خطوات رسمية وتقدم كل ما عندك من مستندات لرئيس الحكومة، وبخصوص الاستجابات يا أخوان فالرئيس قال إنه سيقدم لك استجواب «ليس لابس الخفيفة»، ومن يستجوب بالتلفون يسحب بالتلفون، فإذا رئيس المجلس يعرف أن هناك احد من الأعضاء يقبل بتلقي أوامر من خارج مجلس الأمة من شخصيات سواء سياسية أو تجارية أو اقتصادية أو إعلامية أو شيخ أو تجار دون تقديم أدلة فهذا أمر خطير لأننا لا يمكن أن نقبل بوجود نائب يتلقى أوامره من أشخاص أو مجموعات أو أطراف أخرى. وتوقع أن يطلب الرئيس اجتماعا لأعضاء المجلس ونشر كل ما لديه، لأنه لا يمكن أن



شعيب المويزري



مشاهدة الفيديو

الخصوص، ويجب اعطاء من يستحق ومحااسبة من لا يستحق وتعديل اوضاع غير المستحقين.

وتابع المويزري: بخصوص الهيئة العامة للجنسية «أنا أقول اللي في بطنه شي يوافق على هذا القانون واللي ما في بطنه شي لا يوافق على هذا القانون»، ونحن لا يمكن أن نقبل بوجود أي هيئة مهما كان تشكيكها من اعلاميين أو سياسيين أو قانونيين أو قضاة أو أي أطراف، فإنه لا يمكن أن نقبل بوجود هيئة في ظل وجود قضاء عادل نؤمن به، وسأعطي الشعب الكويتي مثلا بسيطا جدا وهي أن هناك تعيينات باراشوتية يسيطرون على القرارات المالية والإدارية في بعض الجهات والأجهزة، ونتج عنها الفساد الذي نعيشه الآن، والآن نحن نتكلم عن الفساد من واقع لفظي أو بمجرد نشر في وسائل الإعلام العالمية والمحلية وتقارير الجهات الرقابية وجميعها، الآن تريدون وضع جهة تشكك في الهوية الوطنية للكويتيين هذا امر مرفوض ولا يمكن أن نقبله، ويجب التوجه للقضاء في أي مستند مزور يتعلق بالهوية الوطنية.

وقال المويزري: إن القصد من وجود هذا القانون هو ابتزاز الشعب الكويتي في المستقبل وتهديده في أن نضع في ملفه ورقة أو نزيل من ملفه ورقة ويصبح مهددا وأنا أقدر وتفهم ولا أقبل بوجود أي مزورين للجنسية والهوية الوطنية، والمعالجة لا تتم من خلال هيئات توضع، وأقدر وتفهم كل الكويتيين الذين يخافون على هويتهم الوطنية من التزوير، وكلنا نرفض التزوير ونرفض حمل هوية هذا الوطن الذي لا ينتمي له، إنما من يحمل هوية هذا الوطن هو من ينتمي له أو حصل على الجنسية الكويتية بطرق قانونية واضحة لا لبس فيها.

وأوضح: من ثلاث سنوات يتكلمون عن تزوير الجنسية، ولماذا لا يحيلون هذه القضية إلى القضاء؟ خاصة أن تزوير الجنسية لا يسقط بالتقادم، والمفروض أن الجهاز الحكومي يحرس كل الملفات ولا نحتاج

طالب النائب شعيب المويزري رئيس مجلس الأمة بضرورة الدعوة لعقد جلسة خاصة لكشف الفساد والمتلاعبين بالوضع السياسي. وقال المويزري، في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، «أكل استمع إلى حديث الأخ رئيس مجلس الأمة، وأنا سأعقب الآن على بعض الأجزاء أو بعض ما جاء في حديث الأخ الرئيس حيث قمت بتفريغ بعض ما جاء في حديثه وسأتناول وفقا لتوقيت بعض ما دار في حديثه».

وقال المويزري إن الغائم تحدث عن المتعاونين مع الجيش العراقي في الغزو وعددهم 3944، وكان يشير بهذا الشيء بطريقة غير مباشرة إلى القانون الذي تقدم به فيما يتعلق بـ«البدون»، طيب طالما هذه المعلومات ونحن نريد أن نعرف ما الذي حصل لهؤلاء المتعاونين؟ وهل تمت إحالتهم للنيابة؟ والشعب الكويتي والأخوة البدون كذلك يريدون معرفة ما الذي حصل لهؤلاء المتعاونين وأذا «انحاشو» للخارج أثناء انسحاب الجيش العراقي فهذا الرقم لا داعي لربطه بمجموعه من الناس لا نذب لهم في قضية التعاون مع الجيش العراقي.

وزاد بقوله: إذا كان هناك متعاونون تمت محاسبتهم فإننا نريد أن نعرف، وإذا لم تتم محاسبتهم فإننا نريد أن نعرف لماذا لم تتم محاسبتهم خاصة أن هذه إشارة مرصودة من إحصائيات رسمية وأجهزة رسمية؟ لفتنا إلى أننا لا نقبل بوجود أي متعاون بيننا أثناء الغزو العراقي الغاشم لأن الكثير من الشرفاء البدون لا يقبلون بهذا الشيء.

وأضاف المويزري: قال الرئيس احكام القضاء هي عنوان الحقيقة أن الفترض أن كل ما يتعلق بقضية البدون وثانهم متوافرة لدى الجهاز المركزي، وإذا كان هناك خلل أو أي خطأ أو أي تزوير يجب الإحالة للنيابة، ونحن في الأساس لسنا بحاجة إلى قانون لتعديل أوضاع هذه الفئة من الناس ولا نقبل بالظلم لأي إنسان وأيضا لا نقبل أن نطلب الدولة في تجنيس من لا يستحق.

وتابع: في الدقيقة 37 قال لي ما في بطنه شي المفروض يوافق على القانون اللي تقدمنا فيه وهو الموجود حاليا، قانونان يرغب السيد رئيس مجلس الأمة بتقديمهما، المتعلق بحل مشكلة البدون والهيئة العامة لمتابعه قضية تزوير الجنسية، أن فن قضية البدون فالمعلومات متوافرة لدى الجهاز المركزي الذي يفترض منه أنه إذا في أي مزور منهم أو يحمل جناسي أخرى يوثائق ومستندات صحيحة فإنه يجب أن يحال للنيابة ولا داعي لقانون بهذا